

الأقرب بالحقوق البدنية والمالية فلو كان ذلك خلافاً لعموم الخطاب لكان
خروج هذه الصور على خلاف الدليل وهو غير جائز فلنا لا سلم أن خروج
من هذه الصور على خلاف الدليل بل خرج عنها بدليل محصور في الروح المرضي
والحاضر والمسافر عن الجماعات الواردة بوجود الصوم والصلاة والجمعة
والجهاد المسئلة الثانية والعشرون مسألة مثل ما بها الناس باعادي
يشمل الرسول عند الأئمة وقال الحلبي إلا أن يكون معه قل لينا ما تقدم وأيضاً
مهموه لأنه إذا كان لم يفعل سا لوه فقد كرم وجهه التحصير فالوا لا يكون
أمراً موراً ومبلغاً مبلغاً محظاب واحداً لأن الأمر للاظر من هو دونه
قلنا الأمر لله والمصلحة خبريل فالوا حصر احكام لو جوب ركني الفجر والضحى
والاضحى وتحريم الزكاه وإباحة النكاح وغيره ولا يهود ولا مشركين وغيرها
قلنا كما لرض والمسافر وغيرها ولم يخرجوا بذلك من الجماعات
الخطاب العام إذا ورد على لسان الرسول عليه السلام مثل ما بها الناس وبها
الذين صابوا وباعادي يشمل الرسول عليه السلام عندنا وعندنا كذا العلماء وذهب
طائفة من الفقهاء والمتكلمين إلى أنه لا يشمله وفضل الصبر في أبو عبد الله الطيم
فقلاً أما أن يكون معه قل ولا يكون فإن كان معه قل مثل ما بها الناس يشمل
الرسول عليه السلام وإن لم يكن معه قل يشمله والمختار سمو له للرسول مطلقاً
والدليل عليه من وجهين الأول ما تقدم من القطع بان الرسول عليه السلام من
الناس ومن المؤمنين ومن الصادق بل هو سيدهم وهذه الصيغ عامة لكل واحد
من الناس والطومين والعباد والنبوه غير تحريمه له عن عموم هذه الالفاظ
التي إن الصواب مهموا خروج وجهه عليه السلام عن هذه الجماعات ولهذا
كان عليه السلام إذا أمرهم بأمر ولم يفعله سا لوه عن سبب ترك ذلك الفعل
وقالوا ما بال ليم تفعله فقد كرم وجهه التحصير ويقرهم على ما مهموه من
دخوله معهم فما أمرهم به وذلك ما روى عنه أنه عليه السلام أمر أصحابه
بفتح الحج إلى الحرم ولم يفتح هو فقالوا أمرنا بفتح الحج إلى الحرم ولم يفتح
أنت ولم ينكر عليهم ما مهموه من دخوله في ذلك الأمر بل عدلنا إلى الاعتقاد

أراد أن النبي لا يستأمن متصلاً ثم اظهر بعد ذلك منهم من فعله غير ما
من غير ما روي في كتابي الحسن البصري فأنه صرح بالثقل في المعتمد غير ما
وهو أحد المتأخرين وذهب بعض الفقهاء إلى أنه يصح أن يفصل الاستئمان عن
المستثنى منه في الفرائض وذهب الحسن وطاوس إلى أنه يصح أن يفصل عنه
مادام في المجلس وذهب الإمام أحمد بن حنبل فيما حكاه أبو الخطاب الجليل عنه إلى
أنه إذا حلف بالله ثم سكت فليأتم قال أنشأ الله أنه يصح وذهب قوم إلى أنه
يصح إلى سنة ومعل عن ابن عباس أيضاً أن الاستئمان يصح أن يخص به المدا حكام
عنه المادري وعن غيره يسبه الاستئمان لفظ مشترك بين معسر أحد ما
الأجراج والأول وأخراتها والباقي المعلوم على شرط المنسب فلو أنه عليه السلام من
حلف وأستسنى عما ذكره لم يخلف فيها استئماناً والخلاف المذكور معروض
للمعسر لنا لوجهين الأول صل الله عليه وسلم فليكفر عن معسر معسر
لأن الاستئمان سهل وكذلك جمع الأقرارات والطلاق والعناو وأيضاً فإنه
يؤدى إلى أنه لا يعلم صدق ولا كذب لما قرأ الخلاف شرع يد كذب
الأدلة وبدا حجة الجمهور من لئله أو جد الأول روى عنه عليه السلام
إنه إذا حلف على غير فوائ غيرها حترأتمها فليكفر عن معسر وليات الذي هو
حتر فلو صح الاستئمان لرسل صل الله عليه وسلم فليكفر عن معسر معسر
بل كان يرشده إلى الاستئمان كونه سهلاً من التكفير أو كان يجيزه بهما
لأنه عليه السلام إنما كان يقصد التسهيل والتيسير بحيث لو رشده إلى
الاستئمان دل على عدم صحه الانفصال الثاني أنه لو صح الاستئمان منفصلاً
عن المستثنى منه لصح في جميع الأقرارات والطلاق والتكفير الإجماع فيعتقد
على العاقلة لو قال لفلان على ما يدريه من بعد شهر أو سنة أو عشر
دراهم أو قال لزوجته أنت طالق لفلان قال بعد شهر أو واحد أو
قال لعقب عبيدي ثم قال بعد هذه الأغانما لم يفعله الاستئمان بالانفاق
ولا يكون محجلاً لا شرعاً ولا عرفاً الثالث أنه لو صح الاستئمان المنفصل لا أدى
إلى أن لا يعلم صدق ولا كذب ولا يحصل توثيق ولا وعد ولا عهد